# نظرية التحسين والتقبيح العقليين عند الأشاعرة وأثرها في ترشيد الحس الجمالي في السياق المعاصر

عبد الحليم زوبير
المندوبية الإقليمية للشؤون الإسلامية، مراكش
المغرب

يرى الأشاعرة في معرض ردهم على المعتزلة، أن الحسن والقبح، ليسا وصفين ذاتيين للأشياء؛ فلا يوجد حسن حقيقي، ولا قبح حقيقي، سوى ما يحسنه أو يقبحه الشرع؛ أما ما يبدو للناس أنه حسن ذاتي، أو قبح ذاتي، فلا يعدو أن يكون نتيجة تجربة خاصة، أو مؤثر من مؤثرات العرف، وأنماط التربية؛ ولا أدل على ذلك من أن شيئا واحدا، يكون حسنا عند قوم، وهو قبيح عند آخرين، ومحال أن تكون المعقولات مختلفة في نظر العقلاء.

إن هذه الرؤية الأشعرية للحسن والقبح، يمكن أن تعالج مجموعة من ظواهر الاستهلاك، المرتكزة على الجمال؛ فقد تمادى الإنسان المعاصر كثيرا، في البحث عن الجمال، تارة يبحث عنه في الأزياء، وتارة في لحن القول، وتارة في التسوق وإدمان الاستهلاك..؛ بل أصبح الجمال أمواجا متلاحقة، فما يكون سمة للجمال اليوم، يتم تجاوزه في السنة القادمة؛ وأصبحت أسواق التجميل رائجة بسبب هذا الهوس.

وفي هذا البحث نعيد طرح السؤال الأشعري، حول الجمال والقبح، بصيغة معاصرة؛ هل يوجد جمال مطلق، يمكن الحصول عليه، أم المسألة أهواء، يتلاعب بها المستفيدون من هذا الهوس، بعيدا عن الفطرة، والسمت الإسلامي؟

**إشكالية البحث:** يسعى البحث ليجيب عن سؤالين أساسيين:

-الأول: ما مدى راهنية الرؤية الأشعرية لمسألة الحسن والقبح العقليين؟

-الثاني: ما إمكانية استثمار موقف الأشاعرة في تهذيب ذائقة الحسن والقبح في الحياة المعاصرة؟

خطة البحث:

**تمهيد:**

**المحور الأول: التحسين والتقبيح العقليين بين المعتزلة والأشاعرة.**

1-الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في التحسين والتقبيح العقليين:

2-آثار الخلاف بين الفريقين في العقليات والشرعيات.

**المحور الثاني: أثر الرؤية الأشعرية للحسن والقبح على قضية الجمال في السياق المعاصر:**

1-الاستهلاك والجمال في السياق المعاصر.

2-أثر الرؤية الأشعرية في تهذيب ذائقة الجمال المعاصرة.

خاتمة.

**المحور الأول: التحسين والتقبيح العقليين بين المعتزلة والأشاعرة.**

يعود الخلاف بين الأشاعرة، ومعهم جمهور المسلمين من أهل السنة، أثريين وما تريديين، من جهة، والمعتزلة ومعهم جمهور إلى سؤال جوهري هو: هل الحسن والقبح في الأشياء والأفعال، ذاتيان أم عرضيان؟ ويترتب على القول بذاتية الحسن والقبح، استواء العقلاء جميعا في دركه، بمستوى واحد؛ أما إذا كانا عرضيين فلابد من جهة تحكم بين العقلاء في تقديرهم لما هو حسن وقبيح؛ ولن تكون هذه الجهة سوى الشرع.

وترتبط بهذا المبحث فصول كثيرة، في العقليات والشرعيات؛ ورغم ما قيل من أن هذا المبحث من عوارض الكلام في أصول الفقه، فإنني أعتقد أنه مبدأ جدير بالتأمل؛ ذلك أننا وجدنا الكثير من الإشكالات الثقافية المعاصرة، تتصل بهذا الموضوع اتصالا وثيقا.

وسنشرح بما يناسب مجامع الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في الموضوع، ثم نثني بنتائج الخلاف، وامتداداته العقلية والشرعية.

**1-الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في التحسين والتقبيح العقليين:**

يقدم المعتزلة مجموعة من الأدلة النقلية والعقلية الشاهدة على حاكمية العقل في العقليات والشرعيات على السواء؛ لكن الأشاعرة يردون بأدلة أخرى من جنس الأدلة التي يعتبرها المعتزلة، وهي أدلة نقلية وعقلية شاهدة على استحالة أن يحيط العقل بالحسن والقبح دون الرجوع إلى الشرع.

ولكن لابد من الإلماع إلى ما لا يختلف حوله الفريقان، وإن كان الموضوع يوهم الخلاف؛ فالأشاعرة يوافقون المعتزلة على أن هناك أمورا اتفق العقلاء على حسنها، كما أن هناك أمورا اتفقوا على قبحها؛ ولكن اختلفوا في أصل هذا التحسين والتقبيح هل مصدره العقل؟ أم له مبررات أخرى؟

كما أن المعتزلة لا يختلفون مع الأشاعرة في أن الشرعيات الثابتة بالنص القطعي، لا يجوز استئناف النظر العقلي فيها؛ ولذلك يبقى مبحث التحسين والتقبيح العقليين مرتبطا بالجانب النظري، لكن آثاره واضحة في العقائد والفقه، لدا الفريقين.

**أ-مذهب المعتزلة نقلا:**

يشهد لرأي المعتزلة في الحسن والقبح، ظواهر مجموعة من الآيات والأحاديث، دالة على أن عقول الناس هي مناط التكليف، وأن الحق يثبت لهذه العقول، من خلال القدرة الذاتية، التي جعلها الله خصيصة العقل البشري؛ ومن هذه الأدلة:

-قوله تعالى:(أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ سُطِحَتْ) [ الفجر: 17-20] فهذه الآيات دالة على أن تسليط العقل على النظر في ملكوت الله كاف لمعرفة الحق، وأنه لا عذر لعاقل في معرفته واتباعه؛ والنظر هنا ليس مجرد الإبصار، بل هو النظر العقلي الذي به يكون إدراك المعاني الخفية، وإلا فجميع الناس، بل والحيوانات تنظر نظر العين.

-قوله تعالى: (إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ) [البقرة: 163] تكرر هذا المعنى في القرآن الكريم، وفيه ربط ثمرة القرآن ورسالة النبي صلى الله عليه وسلم، بوجود وأن العقل يستحسن أمورا ويستقبح أخرى، وحيث إن الشرع حسن كله، بدليل قوله تعالى: (ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا

مَّثَانِيَ) [ الزمر:22] فإن العقل يدرك هذا الحسن ويتبعه إذا كان طالب حق، لقوله تعالى: اِلذِينَ يَسْتَمِعُونَ اَلْقَوْلَ فَـ يَـتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ) [الزمر:17].

-قوله تعالى: (بَلِ اِلانسُنُ عَلَىٰ نَـ ـفْسِهِۦ بَصِيرَة ١٤ وَلَوَ اَلْقىٰ مَعَاذِيرَهُۥ) [القيامة: 14-15] وهذه أوضح آية، تبين أن الإنسان يدرك ولو تذرع بالجهل، وأنوع المعاذير، فمهما أنكر الحق، فلابد أنه عرفه، لكنه اتبع الهوى، وعاند في الإقرار بالحق، ومن هذا قوله تعالى عن عتاة المنكرين: (وَجَحَدُواْ بِهَا وَاسْ تَـ يْـقَـ نَـ تْـهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْما وَعُلُوّا) [النمل:14].

-قوله صلى الله عليه وسلم: (الحلال بين والحرام بين)[1] وهذا الحديث يدل على إمكان أن يدرك العاقل الشرعيات كما يدرك فالله تعالى لا يحرم شيئا يود العقل لو كان حلال، ولا يحرم شيئا يود العقل لو كان حراما، بل ينسجم مع مقتضيات العقل والإدراك البشري.

-قوله صلى الله عليه وسلم: (البر ما انشرح له صدرك، والإثم ما حاك في صدرك، وإن أفتاك عنه الناس)[2] أما هذا الحديث، فقد جعل القلب -وهو من إطلاقات العقل في الشرع- معيار التفرقة بين الحق والباطل فيما تضاربت فيه الأدلة، واحتدم فيه الخلاف.

**ب-مذهب المعتزلة عقلا:**

ومن جهة العقل، يرى المعتزلة أن العقلاء جميعا، يدركون حسن بعض الأشياء والأفعال، وقبحها بدون اختلاف؛ فقد تواضع العقلاء على جمال الصدق والصبر.. وقبح الغدر والكذب... على اختلاف نحلهم وبيئاتهم؛ مما يدل على أن العقل المشترك بين البشر، مدرك للخير والشر.

**ج-رد الأشاعرة نقلا:**

يرى الأشاعرة أن الحسن والقبح نسبة مضافة إلى ذوات الأشياء والأفعال، وأن هذه الإضافة في أصلها حكمية لا مادية؛ ويعتقدون أن ما يبدو قبيحا عند عاقل، قد يكون قبيحا عند آخر؛ ولا أدل على ذلك من اختلاف المذاهب والطوائف والأديان.

فعبادة البقر، التي يراها المسلمون إذلالا لكرامة الإنسان، وإخضاعا له لبعض ما خلق ليكون تحت تصرفه؛ لكنه عند عباد البقر غاية الشرف، فهم يتقربون إلى البقر، كما يتقرب المسلمون إلى الله تعالى، ولا يستقذرون أرواثها وأبوالها، بل يتبركون بكل ذلك، ويرون الظفر به حظا جزيلا.

ولا يدفع هذا بكون هذا الباطل واضحا للعقل، وإنما لبست عليهم التقاليد، وتتابع الأجيال على ذلك؛ لأن هذه الدعوى ينقض بها القول بالتحسين والتقبيح العقليين؛ كما سنرى لاحقا؛ ومن الأدلة النقلية على توجه الأشاعرة:

-قوله تعالى: (وَلَا تَـ ـقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِ نَـتُكُمُ اُلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰل وَهَٰذَا حَرَام لِّ تَـفْـ تَـرُواْ عَلَى اَللَّهِ اِلْكَذِبَ) [النحل:116] هذه عن تحكيم العقل في أمور الشرع قبل أن يقرر فيها الشرع، ولو أمن الخطأ من العقل، في معرفة الحسن والقبح، لما نهاهم عن الحكم بالحلية والحرمة، دون الرجوع إلى نص.

-وقوله تعالى: (اِللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَٰلَتَهِۥ) [الأنعام: 125] تقتضي عقول الناس الحكم على شرف الناس واستحقاقهم مرتبة بما تدركه عقولهم من النسب والقوة والجمال.. لكن الله تعالى هنا نفى قدرة الإنسان على درك هذه الأمور، رغم أن النبوة جمال؛ لكن كثيرا من العقلاء عجزوا عن إدراك النبوة إلا بعد وقت طويل من الدعوة والبيان؛ وآخرون مضى بهم العمر دون درك جمال الإيمان، وقبح الكفر.

-وقوله سبحانه: (وَعَسىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْا وَهُوَ خَيْرٌلَّكُمْ وَعَسىٰ أَن تُحِبُّواْ شَيْا وَهُوَ شَرّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَـعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَـعْلَمُونَ [القبرة: وهذه الآية توضح أن للأشياء ظواهر قد تنخدع بها العقول، وبواطن يستقل الشرع بدركها؛ وأن الحق هو استسلام العقل للشرع.

**د-رد الأشاعرة عقلا:**

وعلى جانب المعقول من المسألة، يرد الأشاعرة بأن تواضع الناس على أمور، واتفاقهم على تحسينها أو تقبيحها، لا يعود بالضرورة إلى حكم العقل، لأن لذلك الحكم مصادر منها:

-العادة: فالعوائد تستكين لها النفوس وتأنس بها، ومن ثم يحكم العقل بحسنها؛ بينما تجد عقلا آخر لا يأنس بهذه العادة أو العرف، بل ينكرها، ويستقبحها؛ ويؤيد هذا ما ورد في تعريف العرف لغة عند ابن فارس " العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتبع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة.. **فالأول العرف**: عرف الفرس. وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه. ويقال: جاء القطا عرفا عرفا. أي: بعضها خلف بعض.

**والأصل الآخر**: المعرفة والعرفان. تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف. وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه. لأن من أنكر شيئا توحش منه، ونبا عنه. ومن الباب، العرف وهي: الرائحة، وهي القياس لأن النفس تسكن إليها"[3].

وكذلك التعريف الاصطلاحي يحيل على هذا المعنى، قال الجرجاني معرفا العرف: هو "ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول[4]".

إذا فالعقل يستحسن ما استمر عليه لوقت معين، حتى إن الإنسان ليجهد نفسه في الدفاع عما تعتبره معظم العقول مصيبة؛ كالتدخين، الذي لا يقبل المدخن الانفصال عنه، ويعتبر مظهر التدخين باعثا على الانتشاء، أي أنه يعتبر التدخين حسنا؛ ولولا ما تقرر علميا من التدخين لبقيت كثير من العقول تحكم بحسنه؛ كيف وقد كان قبل موضوع خلاف بين الفقهاء، إذ يرونه مظهرا جميلا، وفعلا ممتعا.

**2-آثار الخلاف بين الفريقين في العقليات والشرعيات.**

يرخي القول بتحسين العقل وتقبيحه، أو إنكار ذلك بظلال كثيفة على كثير من موضوعات العقيدة والفقه؛ بل إن حكم العقل أو الشرع، هو أساس الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة.

**أ-آثار الخلاف في العقليات:**

يعود الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، في مجال العقائد، إلى مسألة التحسين والتقبيح العقليين، فالأشاعرة يقولون: "لا حكم إلا بنص" بل إن الغزالي دقق القول فقال إن النبي في الحقيقة ليس سوى ناقل للشرع، بمقتضى الوحي المتلو، أو الوحي الملهم؛ أما المشرع الحقيقي هو الله؛ ونتوقف عند ثلاثة نماذج:

**النموذج الأول-مصير من لم تبلغه الدعوة:**

ما مصير الكافر الذي يموت على كفره، ولم يتمكن من سماع الدعوة، وشرح الإسلام؟ هل هو معذب لقيام الحجة عليه، باعتباره عاقلا، لا يخفى على مثله الحق من الباطل؟ أم أنه ناج لقيام العذر؟ لقوله تعالى: (وما كنا مهلكي..) [ ]

وتظهر تفاصيل الحسن والقبح عند المعتزلة، في حكم العقل بتعذيب الشخص الذي استبان عذره، ولم يتمكن من الامتثال لغياب الدليل في حقه؛ فإنه أمر قبيح عقلا؛ أما الأشاعرة فيختلفون مع المعتزلة في تعليل عدم تعذيب من لم تبلغه الدعوة؛ وإن اتفقوا معهم النتيجة.

فالأشاعرة يقرون بأن الله لا يعذب من لم تبلغه الدعوة؛ بل إنهم يوافقون المعتزلة وأهل الكلام على أن بلوغ الدعوة يتضمن الخطاب المفهوم بأدلته العقلية الكافية لانقداح الإيمان، وإقامة الحجة؛ ولكنهم لا يقولون إن ذلك راجع إلى أن تعذيب الله من لم تبلغه الدعوة قبيح في حق الله، لأن القبح عندهم يعود إلى اعتبارات تتعلق بالبشر، وينزه عنها الله تعالى، وهي ما يسمونها بالأغراض البشرية، التي تجمل أو تقبح الأشياء في عقولهم.

وإنما يعود تعذيب من لم تبلغه الدعوة عند الأشاعرة إلى أصل قرره الشرع وفق الآية؛ فنسلم بناء على الآية، لا بناء على قبح تعذيبه، أو حسن العفو عنه.

**النموذج الثاني: إثابة المطيع وتعذيب العاصي:**

ومن المسائل القريبة من هذه، ولكن يتضح فيها أمر التحسين أكثر، ما يتعلق بجواز تعذيب الله للمطيع، وإثابته العاصي، فعند الأشاعرة لا يقبح ذلك، لأن القبح له تعليلات لا تخرج؛ لأن جمال الطاعة مرتبط بما يعود منها بالنفع على المطاع.

فالسيد الذي يعاقب خادمه بعد أن أدى واجباته تجاهه، وأسدى له خدمات، يتنقصه الناس، ويصفونه بالغادر، وعديم الاعتراف بالجميل، وذلك ليس راجعا إلى الخدمة التي قام بالخادم فقط، بل إلى أن السيد قد استفاد من تلك الخدمة؛ أي أن وضعه مع وجود الخادم مختلف مع وضعه في غياب الخادم، لذا كان الأمر قبيحا، بالنظر إلى غرض الاستفادة التي يحكم بها الناس على الفعل حسنا وقبحا.

أما العابد الطائع، فهو مع امتثاله، لا ينفع الله بشيء مما يفعل؛ والله غني ومنزه عن الاستفادة من طاعته؛ كما أنه في حال العصيان لا يتضرر الله تعالى بمعصيته؛ بل المتأمل في فلسفة الطاعات، يجد خراجها في الحقيقة يؤول إلى الطائع نفسه؛ وضرر المعصية لا يحيق إلا بالعاصي.

فتبين أن الله كلف الإنسان بما يصلحه، فعلا و تركا؛ أما الجزاء الذي رتبه على الطاعة، فهو دال على مزيد كرمه تعالى، وعنايته بخلاصه؛ ويشبه ذلك طبيبا تطوع لعلاج مريض؛ فكلفه بحمية شديدة، ووعده على الامتثال للحمية مقابلا جيدا بعد الشفاء؛ وتوعده بالتخلي عن معالجته إن هو لم يمتثل، وتناول ما يضر صحته من الأكل والشرب.

فلا يقبح أن يخلف وعده له بالمقابل الجيد، بل إن المريض حين يعرف عاقبة الحمية، وأن ذلك التعب الذي قاساه كان كله في مصلحته، لن يهمه الحصول على الأجر، وربما تبادر إلى ذهنه أنه فعلا حصل على مقابل جيد وهو الشفاء.

**النموذج الثالث–أصل العدل:**

إن كل ما سبق يمكن رده إلى هذا الأصل الكبير عند المعتزلة، وهو أصل العدل، أي أن الله تعالى عدل، ومن تجليات العدل، أن يعاقب العاصي، ويثيب الطائع؛ وذلك لأن العدل جميل، وتجلياته من ضرورات الكمال الإلهي.

**ب–آثار الخلاف على الشرعيات:**

يتجلى خلافهم في الشرعيات، فيما يعتبره العقل حسنا، وقد اعتبره الشرع قبيحا، في المصالح المعتبرة والمرسلة والملغاة؛ فقد ألغى الله مصلحة الخمر بعد أن أقر بأن فيها منفعة للإنسان؛ وهذا في موضوعنا إقرار بجمال الخمر، ثم حكم بتحريمه؛ واعتبر العقوبة والعقل المعتزلي، يشاهد قسوة العقوبة، ولا سيما إذا كنت مقابل أمور، يستصغرها العقل، كالسارق للمتاع الزهيد، فتقطع يده؛ رغم أن اليد مقابلها في الأثمان باهض.

وقد استشكل أبو العلاء المعري هذه المسألة في شعر له فقال:

يد بخمس مئين عسجد وديت  ما بالها قطعت في ربع دينار

تناقض ما لنا إلا السكوت له  ونستعيد بمولانا من النار

فأجابه أحدهم:

عز الأمانة أغلاها وأرخصها  ذل الخيانة فافهم حكم الباري

فكأن العقوبة التي يراها المعتزلي قبيحة، ليست سوى وسيلة لنفع الناس أنفسهم، وليس فيها من غرض يتعلق بالله تعالى، حتى يقبح منه فعلها والحكم بها.

إن ما قيل ويقال عن الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، حول التحسين والتقبيح، مرده عند الأشاعرة، إلى ما جبل عليه الإنسان من بالأغراض، فالإنسان لا يحكم حكما بريئا من الأغراض، مهما دق ذلك الغرض، حتى يخفى عن المتأمل.

ومن نماذج المعاني التي يحكم عليها العقل بالجمال، الإقدام والكرم والصدق.. فهذه قيم يحبها العقلاء، ويذودون عنها، وربما قدموا أنفسهم للتضحية مقابلها؛ وحين يصل الأمر إلى أن يضحي الشخص بنفسه، يستبعد المعتزلي ومن على شاكلته، أن يتعلق بذلك غرض الإنسان.

والحق كما حلله أبو حامد الغزالي، أن أغراض الإنسان منها ما هو ظاهر ودقيق، ومن دقيق الأغراض، حب الثناء، والظهور بمظهر يرضى عنه الناس، حتى لو كان مقابله الموت؛ وقد كان أهل الجاهلية يحسنون الموت دون العرض والشرف؛ بل دون الصيت الحسن.

وبمكن الاستئناس بما ورد في أخبار حاتم الطائي: أن رجلا حقد عليه، بسبب سمعته بين الناس، فقصد قتله، فلما وصل إلى طيئ لقي حاتما، وهو لا يعرفه؛ فسأله هن حاتم الطائي، فقال: ما حاجتك إليه، قال: أريد قتله، فقال له حاتم: اذهب فستجده في المكان الفلاني، وذهب حاتم وسبق الرجل إلى المكان، وتغطى ليجده الرجل، لكن الرجل أزال عنه الثوب قبل أن يضربه، فما راعه إلا الرجل الذي دله على مكانه؛ وحين سأله عن سبب ما فعل، أجابه حاتم: لا يكون الرجل كريما حتى يجود بنفسه.

ومن دقيق ما ذكره أبو حامد الغزالي: " أنا لا ننكر اشتهار هذه القضايا بين الخلق وكونها محمودة مشهورة، ولكن مستندها إما التدين بالشرائع وإما الأغراض؛ ونحن إنما ننكر هذا في حق الله تعالى لانتفاء الأغراض عنه، فأما إطلاق الناس هذه الألفاظ فيما يدور بينهم فيستمر من الأغراض ولكن قد تدق الأغراض وتخفى فلا ينتبه لها إلا المحققون"[5].

وحاصل القول: أن العقل عند الأشاعرة، قد يطلق ويراد به الأهواء، فيكون ما يراه الناس حسنا عقلا، إنما يصادف عندهم هوى؛ فيستحسنون من الأمور ما يلائم تلك الأهواء، ويسمونه حسنا عقلا.

لكن ذلك لا يعني أن الأشاعرة ينكرون حكم العقل مطلقا، فإنهم يرون أن للعقل حكما في مجال المعقولات، كالعقائد وسواها، وله حكم في الشرعيات، من حيث قياس ما لم يرد بشأنه نص، على ما ورد فيه نص، والربط بينهما عن طريق المشابهة؛ كما أن أثر التعاليم النبوية، قد ورثت الناس كثيرا من الأحكام على الأشياء بالحسن والقبح، ومع مرور الوقت، وتقادم العهد، ظن الناس أن هذه القيم المغروسة في مجتمعاتهم، مصدرها العقل؛ وإنما الخير الموجود في المجتمعات غير الإسلامية، من بقايا النبوة الأولى.

**المحور الثاني: أثر الرؤية الأشعرية للحسن والقبح على قضية الجمال في السياق المعاصر:**

أصبح للجمال في العصر الحديث شأن وأي شأن، والجامع في ذلك هو الابتعاد به عن طبيعته وحقيقته، ويتجلى ذلك في مظهرين أساسين:

-الأول: صناعة الجمال: فالجمال لم يعد قيمة طبيعية، بل تتم صناعته على وفق المقاس المطلوب.

-الثاني: الاستثمار في الجمال: حيث أصبح الجمال والتجميل مجالا رائجا للربح المادي؛ وبهذين المظهرين أصبح للجمال علاقة كبيرة بالاستهلاك، والربح والاقتصاد.

فكيف نفهم صناعة الجمال المعاصر، وكيف نستدعي خصوصية العقيدة الأشعرية، في موضوع الحسن والقبح، لنتعامل مع أمواج التجميل والتقبيح في العصر الحاضر؟.

**1-الاستهلاك والجمال في السياق المعاصر:**

يرتبط الجمال بالاستهلاك في السياق المعاصر، ارتباطا وثيقا؛ وأصبحت تقام مسابقات ملكة الجمال، في تظاهرات دولية، يتابعها الخاص والعام؛ كما أن الشركات تعتمد فرقا متخصصة في ميولات المستهلك، وكيفية تعديل ذلك الميول، وتحفيزه نحو مزيد من الاستهلاك، تحت مسمى الجمال.

وآخر ما دخل إلى سلة المستهلك، الباحث عن الجمال، هو التسوق نفسه؛ فلم يعد التسوق مرتبطا بالحاجة، بل أصبح مظهرا من مظاهر الجمال المعاصر، أي أن السوق الذي كانت وظيفته محددة، في اقتناء أساسات العيش، أصبح مكانا لاستعراض الزينة، والظهور بمظهر الإنسان المنسجم مع عصره.

لقد جرف هذا الوضع كثيرا من شرائح المجتمع، وخصوصا النساء، اللاتي أصبحت مصاريف الزينة عندهن، أغلى بكثير من مصاريف العيش، الذي به قوام الحياة؛ وانخرط الإعلام بدعم من الشركات الاستهلاكية، في دعم التصورات البئيسة للمرأة التي لا ترى قيمتها بين البضائع، تتسوق باستمرار.

وأصبح الغلاء هو أيضا من مظاهر الجمال، فالبضاعة الغالية جميلة، بدل أن تكون البضاعة الجميلة غالية؛ لم يعد كثير من المستهلكين مهتما للقيمة الحقيقية للسلع، ولا لحاجته الحقيقية لها؛ وإنما الميزان منحصر في السعر، والموجة الرائجة، على لوحات الإعلان، في الشوارع وعلى وسائل الإعلام.

وأصبح تحيين دواليب الملابس عادة سنوية؛ فالتخلص من اللباس، لا يتعلق بانخراقها أو ضيق مقاسها.. بل إن الوقت المقدر للحكم على جمال اللباس، لا يتجاوز سنة على الأكثر؛ ولم يعد الادخار من ثوابت الأسرة، بقدر ما أصبح امتلاك لباس جديد، أو جهاز جديد.

إن السؤال المطروح أمام جنون الاستهلاك هذا، لا ينفصل عما قعده الأشاعرة في موضوع الحسن والجمال، بل إن هذه الظواهر تفند الرؤية الاعتزالية للجمال، والتي تفترض أن الجمال والقبح قيمتان متحيزتان؛ فلقد رأينا ما لا يخطر بالبال أن يكون جميلا، أصبح في السياق المعاصر جميلا.

أصبحت الملابس المرقعة، والممزقة، التي كانت ترمز إلى التقشف، ويستعين بها الصوفية، لقمع النفس والتغلب على بواعث الخيلاء، ومشاهدة الخلق، أصبحت كلها من زينة العصر؛ وكذلك أصبح الوشم الأسود، الذي يغطي العناصر الطبيعية لجمال الإنسان، جميلا؛ لقد غطت النقوش المستوحشة الخدود الورية، والسيقان البيضاء، والبنان الذي كان يخضب بالحناء، والبشرة النقية، التي طالما تغنى بها الشعراء..

على أن الأزياء سمة حضارية، ودلالات سيميائية تحمل رموزا ودلالات أبعد مم مجرد الاستهلاك، والمشكل أن يتمثل أحد قيمة لا يؤمن بها، ولا تمثله[6].

وهذا يدفعنا للسؤال عن الأغراض التي تدفع الإنسان المعاصر، لهذا الهوس بالجمال؛ مع أننا بالرؤية المجردة لا ندرك مكامن الجمال في هذه المظاهر، ولا نستوعب مقابل هذه الأموال الطائلة التي تنفق على حرق الجسم والشعر بمواد غير طبيعية، للظهور بمظهر خادع بضع ساعات، أو حتى دقائق، كما في حالة بعض الصحفيين والفنانين..

ونختم هذا بنص نفيس لأبي حامد الغزالي عن الذائقة الجمالية للناس، التي يسيطر عليها الوهم: "لكن خلقت قوى النفس مطيعة وإن كانت كاذبة حتى إن الطبع لينفر عن حسناء سميت باسم اليهود، إذ وجد الاسم مقرونا بالقبح فظن أن القبح أيضا ملازم للاسم؛ ولذا تورد على بعض العوام مسألة عقلية جليلة فيقبلها، فإذا قلت هذا مذهب الأشعري أو الحنبلي أو المعتزلي نفر عنه إن كان يسيء الاعتقاد فيمن نسبته إليه.

وليس هذا طبع العامي خاصة بل طبع أكثر العقلاء المتسمين بالعلوم إلا العلماء الراسخين الذين أراهم الله الحق حقا وقواهم على اتباعه. وأكثر الخلق قوى نفوسهم مطيعة للأوهام الكاذبة مع علمهم بكذبها، وأكثر إقدام الخلق وإحجامهم بسبب هذه الأوهام، فإن الوهم عظيم الاستيلاء على النفس"[7].

## 2–أثر الرؤية الأشعرية في تهذيب الذائقة المعاصرة:

تفترض الرؤية الأشعرية للجمال، عدم ارتباط بين أي مظهر وحقيقة الجمال، وتربط الجمال فقط، بما تتعلق به أغراض الإنسان؛ والإنسان له أغراض يمكن تحديدها، بالتتبع، لكننا لسنا متصدين لهذا في هذا البحث، لذا نتوقف عند نماذج من أغراض الإنسان التي يتم التلاعب بها من قبل شركات الأزياء والاستهلاك؛ ثم نتوقف عند مركزية الذوق في التعامل مع الأغراض.

### أ–أغراض المستهلك في السياق المعاصر:

نقترح أن نتحدث عن ثلاثة أنواع من الأغراض، قديمة في طبيعة الإنسان، هي: حب التملك، وحب الاعتراف، والخوف من مفارقة الجماعة؛ هذه غرائز توجد في الإنسان، يدبرها بحسب حاله، وشروط عصره؛ هي نفسها الأغراض التي يتحكم من خلالها في اختيارات الناس وجيوبهم.

#### –حب التملك:

يمكن لأي شخص منا أن يلاحظ إشهارات السكن، بكل أنواعه، سواء من طرف البنوك، أو من طرف شركات العقار، هناك فكرة ثابتة، تدور حولها عبارات الإعلان، هذه الفكرة هي تملك العقار.

هناك الكثير من الناس لو فكر بعيدا عن ضغط الإعلان، يستطيع أن يؤسس مشروعا مدرا لأرباح طائلة، بدل تركيز مبالغ من المال في عقار جامد، لا يعود بفائدة كبيرة على مالكه؛ لكن عبارة تملك العقار، والمقارنة بين الكراء والتملك، والربط بين تملك العقار، وراحة البال، وضمان مستقبل أفضل للأسرة، كل ذلك يغري الإنسان المعاصرة، بالتورط في الدين البكي، ليملك السكن سريعا.

إن غريزة التملك عميقة في الإنسان؛ وهي أحد المعايير التي يحكم الناس من خلالها على قيمة الأشياء وجمالها؛ لذا فغريزة التملك لازمة للإنسان، لا يستطيع أحد مقاومتها؛ وهذا ما تفطنت له الشركات الاستهلاكية، وحاولت توجيهه بما يخدم الاستهلاك.

إننا في أوضاع كثيرة، لا نحتاج إلى تملك سيارة، ولا بيت، ويكفي أن نملك قيمة الكراء، فنكري البيت للسكن، وسيارة الأجرة كافية، لقضاء المآرب الطارئة؛ وحين نقف في متجر السيارة، وفي وكالات الأبناك، لا نندفع بحاجات حقيقية ضرورية.

ولكننا نندفع بقوة الإشهار، الذي يخاطب فينا غريزة التملك، ويراودنا على استغلال الفرصة، قبل فواتها.

**–حب الاعتراف:**

ما الذي يبحث عنه من يملك بيتا يأويه، وسيارة تقله، بدون ديون بنكية؟ هنا قد لا تتوفر غريزة التملك، وقد تملك الإنسان فعلا ما يكفيه، فتعمد الشركات إلى اللعب بغريزة أخرى من غرائز الإنسان وأغراضه، وهو الاعتراف المجتمعي.

لن تخاطب الإعلانات من يملك فعلا بضرورة التملك؛ لكنها تفرض عليه أن يستبدل سلعتها المعروضة، بما في يده، لينال اعتراف المجتمع؛ فالسيارة التي يملكها لا تثير انتباه أحد؛ لذا فأنت في سيارتك القديمة مغمور، لا يؤبه لك، تعال وخذ هذه السيارة المثيرة، التي شاهدها الناس يقودها النجم الفلاني؛ هذه سيارة تفرض على كل من يقف في الشارع أن يلتفت إليك.

**–الخوف من مفارقة الجماعة:**

حين لا يجد الإنسان المعاصر، أي وجاهة للإعلان الذي يدعوه إلى الاستهلاك؛ حين يملك ما يكفيه، فلا تغريه إشهارات التملك، يملك من الجاه ما يغنيه عن البحث عن الاعتراف، فإنه لا يكون بمنأى عن القصف الإعلامي، وجره إلى الاستهلاك الأجوف من كل معنى.

هناك غرض آخر لا ينفصل عن طبيعة الإنسان؛ إنه الخوف من الانفراد عن القطيع؛ مهما كانت قناعة الإنسان برأيه، فليس من السهل أن يتجاهل أسراب الناس من حوله؛ لذا يستعمل الإعلام وسائل التهديد المبطن، التي يظهر بها الشخص في خطر، بعيدا عما يتجه له الناس؛ وكلما كثر الكلام عن منتوج معين، وتحدث الناس عن امتيازاته، وجد الإنسان نفسه مضطرا ليساير الجماعة.

ويمكن أن نلاحظ ذلك في المتاجر التي يكتظ الناس حولها، رغم وجود متاجر أخرى، بنفس السلع وقريبة من الموقع؛ حتى إن بعض الضعاف يعزون ذلك إلى سحر يقوم به صاحب المتجر؛ والحقيقة، أن الناس لا يختلفون عن أنواع القطيع، الذي يمشي خلف الأول، بدون التحري من الوجهة، وسلامة الاختيار.

**ب– تهذيب الذوق وتوجيه الأغراض:**

يجب أن نسلم بأمرين: أحدهما: أننا لن نستطيع كما لم يستطع أحد تجريد الإنسان من أغراضه، الظاهرة والخفية، ونعتقد جازمين أن الإنسان يتحرك وفقا لتلك الأغراض؛ ثانيهما: أن تلك الأغراض تلبى بطرق مختلفة، غير ثابتة؛ وأي حديث عن رؤية كونية للجمال، ليس سوى تدليس؛ وإن كان لابد من ثابت في التصورات، في الحسن والقبح، فهو ما قرره الوحي.

وبين هذين الحدين هناك مجال واسع لمواجهة الانحدار القيمي، في تصورات الجمال، والتدليس على الناس؛ والمنطلق، هو ما يراه الأشاعرة من عدم وجود جميل مطلق ولا قبيح مطلق، وإنما الإنسان بتصوراته يجمل الأشياء أو يقبحها.

وهكذا نصل إلى أن المسؤول عن صناعة الجمال هو الإنسان، أما أغراضه الأساسية، فيمكن إشباعها بطرق مختلفة، وليس بالضرورة أن ترتبط بالاستهلاك؛ فكلما تعرف على نفسه، وما يعتمل في داخله من نوازع ونوازغ، أمكنه السيطرة على استهلاكه.

وأخيرا فهناك ثلاثة أسئلة ينبغي التعامل معها، لترشيد الاستهلاك، الذي أصبح مرتبطا بالجمال والسمت المعاصر ومظهر المدنية.

الأول: سؤال الرضى وعلاقته بالسكن النفسي: والعمل هنا هو فصل الرضى والطمأنينة عن الاستهلاك؛ حيث يتم العمل من قبل المؤسسات العلمية والإعلامية، على إفهام المسلم المعاصر، أن هناك نوعا من الإدمان، يسمى إدمان التسوق؛ ويمكن البحث عن عبر الشبكة[8].

ويفهم المستهلك أن بحثه عن قيمته من خلال الاستهلاك، ليس سوى نقص حاد في مستوى وعيه بذاته، وثقته بشخصه، فضلا عن بربه الذي زينه بالعقل وبأحسن صورة؛ وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا.

**–سؤال التدبير والتبذير**: لقد أصبح التبذير في حد ذاته جمالا، والتبذير من أجل جلب الاعتراف، أمر قديم يمكن ملاحظته في الشعر الجاهلي، فنجد طرفة بن العبد يفخر بالإسراف:

ومازال تشرابي الخمور ولذتي  وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي

إلى أن تعاورتني العشيرة كلها  وأفردت إفراد البعير المعبد

فغرائز الإسراف لا تزال تفعل فعلها، ويجد فيها الكثير من الناس وسيلة، للفت الانتباه، والاعتراف، فضلا عما فيما المجاملات والثناء المتبادل.

وإذا كان هذا الإسراف يترك لدا صاحبه شعورا بالراحة والقيمة، فينبغي توجيه المستهلك إلى وجوه الإنفاق التطوعي، واكتشاف جماله، والشعور الذي ينتاب المتصدق، حين يرى كربا تفرج بسببه، وسعادة تغمر القلوب ببسطة يده.

**–سؤال الاختيار**: إن تعقد الحياة المعاصرة، جعل الإنسان عرضة لنهب العروض المتشابهة، حيث يسوق المنتوج الغالي على أنه مؤشر على الحرية والحياة النموذجية؛ وهنا لابد من توجيه المستلهك، ليركز إنفاقه على قدر حاجته، وهي مسألة ليست سهلة، في خضم الحشود المندفعة، برغبة جامحة في التسوق دون حدود، والسلال الضحمة التي تصادفها عند المتجر تجعلك في شك مما تأخذه أنت في سلتك الصغيرة.

**خاتمة:**

يمكن اختصار الرؤية الأشعرية للجمال بالقول: إن الجمال حكم ذاتي لا موضوعي؛ بمعنى أن اعتبار الشيء جميلا أو قبيحا لا يستند إلى معايير مادية قابلة للقياس عند جميع الناس؛ وهذا لا ينفي تواطأ الناس مع مرور الوقت على اعتبار بعض الظواهر جميلة؛ وذلك بتوجيه من الدين وتعاليم الأنبياء، أو بمكنونات الفطرة السليمة، التي تتعامل مع الجمال الطبيعي.

وسواء في ذلك المعاني الجميلة، كالصدق والإحسان والوفاء.. وأضدادها في القبح، أو الأشياء الجميلة، كالماء والزهر والشمس والقمر وسوى ذلك؛ لكن اليقين بأن كل ما يعتبره الإنسان جميلا فهو كذلك، انزياح عن مقتضيات الفطرة، وتعاليم الأنبياء، لذا فإننا نتعامل مع ثوابت الجمال في الطبيعة التي لا اختلاف حولها، وفي أصول التعامل التي أجمعت عليها الأمم؛ لكننا نحتاط عند تقييمات جديدة للجمال والقبح.

ومن هنا نعتقد بأن الخمر والزنى والتبرج والإسراف، لن تكون قيما جميلة مهما كان الطلاء؛ ونعتقد بأن الحدود الشرعية، والعبادات التي حددها الشرع، والنظام الذي يقترحه الإسلام على الإنسان، لهو أحسن تعبير عن الجمال.

فالصلاة جمال، والصوم والذكر والزكاة، وصلة الرحم وزيارة القبور، وإفشاء السلام والعفو عند المقدرة وسوى ذلك من سمات الجمال التي يعجز العقل المعاصر المثخن بالاستهلاك المادي، عن درك كنه الجمال فيها؛ وكل ما يناقض تلك السمات فهو قبح، وما لم يشعر أحدنا بجمال ما جمله الله، وقبح ما قبحه الله فذائقته منحرفة عن مقصود الشرع.

والرجاء أن ينتبه الدعاة والمصلحون، إلى خطاب الجمال والقبح، وألا يستهينوا بذلك، لأنه مفتاح الشخصية المعاصرة المترفة؛ وبدلا من الاستهتار بمبدإ الجمال، ينبغي أن يتم توجيه الذائقة المعاصرة للجمال، بما لا يتجاهل أغراض الإنسان، الاجتماعية والتعليمية والسياسية..

هذا ولا يزال الموضوع واعدا بكثير من العمل البحثي، بما يقرب إشكالات الذوق المعاصر، ويجلي الرؤية، سيما وقد وجدنا تقدما واضحا للعقيدة في مصاولة الهوس الاستهلاكي بالجمال.

ومن الموضوعات التي نراها جديرة بالطرق البحثي:

-الرؤية الجمالية في العقيدة الأشعرية: المكاسب الاقتصادية والتربوية.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه

**الهوامش:**

1 صحيح البخاري كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين، حديث رقم: 1946. المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق الطبعة: الخامسة، 1414هـ -1993م.

[2] مسند الإمام أحمد مسند الشاميين، حديث وابصة بن معبد الأسدي. حديث رقم: 17538.

[3]- معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة عرف .4 / 281

[4]- التعريفات للجرجاني باب العين. ص: 31 - 32.

[5] المستصفى من علم أصول الفقه، أبو حامد الغزالي، ص 47.

[6] اللباس أداة "سياسية" ترسم حدود الاتجاه والهوية، عبد السلام بن عبد العالي، مجلة "المجلة" 2024/05/13م
https://www.majalla.com/node/316586 /

[7] المستصفى ص 48.

[8]شراء يتبعه ندم.. 7 علامات لإدمان التسوق و4 خطوات للتعافي. الجزيرة نت 2020/8/22 تاريخ الاسترجاع 2024/07/10
https://www.aljazeera.net/lifestyle/2020/8/22 /